

بالتن وراه الاخر سنة وفي المخط المذكور باللسان سنة  
ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فترها لي وتقبلها عني وتعلو  
في كتاب صحيح ان طلب التيسير لم ينقل الا في نحو بخلاف بقية العماد  
وقد حققناه في شرح الكنتز وفي المشيخ والمحيط المختار ان سنة  
عن هذا الاصل مسائل منها النذر لا يفي في ايجاب السنة بل لا بد من  
المتلفظ به صحوا به في باب الاعتكاف ومنها الوقف ولو سجد لا بد  
من الاخذ بالذات عليه واما توقف شرعه والصلوة والاجام على  
الذكر ولا يكتفى بالسنة فلا بد من الشارط للشرع والصلوة والعناق  
فلا يهتان بالسنة بل لا بد من التلفظ الا في سلسله في فتاوى فاضل  
رجل اوله ان عمرة وزيب فقال يا زيب فاجابته عمرة فقال  
انته طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأته  
وان لم تكن امرأته بطل لانه خارج صحابها بالكلام التي اجابت وان  
قال نوبت زيب انتهى فهد وقع الطلاق على زيب بحجده النبي  
حيث النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم او يعزل به كما في حديث مسلم رضي الله عنه  
وحاصل ما قاله ان الذي يقع في التقسيم من قصد المعصية على من  
ارابت اليها جس وهو ما يقع فيها من جرمها فيها وهو ما طرأ حديث  
النفس وهو ما يقع فيها من التردد سهل يفعل ولا يتم اليه وهو جرم  
قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد لجرم به فانها جس لا يؤخذ  
به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له  
ولا شعور وفيه نظر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف اليها جس  
وروده ولكنه هو وما يجره من يجره النفس فوعان بالحدث  
حديث

المتلفظ  
بها

صحيح  
بها

الصحيح

الصحيح وانه ارفع حديث النفس ارفع ما قبله بالاولى وهذه  
السلطات لو كانت في حديثه لم يكتب بها اجرام عدم العبد واما الرفع  
بين في حديث الصحيح ان الرفع بالحقنة يكتب حسنة والرفع بالسنة  
لا يكتب حسنة وينظر فان تركها لم يكتب حسنة وان فعلها لم يكتب  
سنة واحدة والاصح في معناها انه يكتب عليه الفعل وحده وهو  
معنى قوله واحدة وان الرفع مرفوع واما الرفع فالتحقيق على انه  
يؤخذ به ومنهم من جعله من الرفع المرفوع وفي البرازنة من كتاب  
الكرامة هم بمحصنة لا ياتم ان لم يصح غيره عليه وان عم ياتم  
ان الرفع لا يتم العمل بالواجب الا ان يكون ارفع مجرد الرفع كالرفع  
انفس العاصي في شرط السنة الا السلام ولذا لم يرفع العبادات  
من كافر صحوا به في باب الرفع عند قول الكنتز وعنه فلعنتم كافر  
لا وضوءه لان السنة شرط الرفع دون الوضوء وضوء وضوءه و  
غدا فاد السلام بعد صحتها كما قالوا الا لا تنقطع دم الكتابية  
لا قبل من عشرة حل وطهها بحد الانقطاع ولا يتوقف على غسل  
لانها ليست من اهلها وان صح منها وصح طهارة الكافر في غسل  
السلام فان قال في المتلفظ قال ابو حنيفة رحمه الله علم النكاح  
العقد والبرهان لعنه يهدى ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسح  
فلا بأس به انتهى ولم يفتح الكفارة من كافر فلا تتعد بمسئله  
لهم لان ايمان لهم وقوله تعالى وان تكفروا بما نزلنا من الرسل  
ونكسنا في العوايد ان الكافر لا تغفر الا في سلسله في خلاصة  
والبرازنة هي سنة وضرب في حرجا الى مسيرة ثلاث فسلخ الصحيح